

Distr.: General
23 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون

فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام**

موجز

يستعرض هذا التقرير حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى منتصف عام ٢٠٠٧. وهو يلاحظ أن تلك الفترة اتسمت بالديناميات المتغيرة في العلاقات فيما بين بلدان الجنوب، كما يتضح من أطر السياسات الجديدة الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي. كما يلاحظ زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وزيادة تدفقات المساعدات الإنمائية فيما بين هذه البلدان، وبناء القدرات المؤسسية دعماً للتعاون فيما بينها، بالإضافة إلى الاتجاه نحو اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة من أجل التنفيذ الفعال لعدد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

** A/62/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير عن موعده بسبب المشاورات الموسعة.

190907 180907 07-48878 (A)



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة		١-٥	٣
ثانيا -	الديناميات المتغيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب		٦-٤٤	٤
ألف -	ارتفاع هائل في التجارة والاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب		١٠-١٦	٥
باء -	انتعاش التعاون الإقليمي والأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب		١٧-٣١	٧
جيم -	زيادة التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب		٣٢-٤٤	١٠
ثالثا -	الفرص المستجدة والتحديات الناشئة الماثلة أمام التعاون فيما بين بلدان الجنوب	..	٤٥-٨٧	١٣
ألف -	الاستفادة المثلى من الحلول التي تم التوصل إليها فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية		٤٦-٥٣	١٤
باء -	تكثيف النهج المتعددة الأطراف لمواجهة التحديات الإنمائية المشتركة	..	٥٤-٦٢	١٥
جيم -	تعزيز إقامة الشراكات ذات القاعدة العريضة فيما بين بلدان الجنوب، والشراكات الثلاثية وفيما بين القطاعين العام والخاص		٦٣-٧٥	١٧
دال -	تعزيز اتساق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب		٧٦-٨١	٢١
هاء -	استكشاف آليات مبتكرة لتمويل التبادلات فيما بين بلدان الجنوب	...	٨٢-٨٧	٢٤
رابعا -	التوصيات		٨٨	٢٥

أولا - مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير حالة التعاون فيما بين البلدان النامية (التعاون فيما بين بلدان الجنوب) في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى منتصف عام ٢٠٠٧. ويلاحظ التقرير أن هذه الفترة اتسمت بالديناميات المتغيرة في العلاقات فيما بين بلدان الجنوب على النحو الذي يتجلى في ظهور أطر للسياسات الجديدة ترمي إلى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية على المستويات الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية. كما يلاحظ زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية فيما بين هذه البلدان، وبناء القدرات المؤسسية لدعم التعاون فيما بينها، بالإضافة إلى الاتجاه نحو اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة من أجل التنفيذ الفعال لعدد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - واتساقاً مع الاتجاه الذي برز في التقرير السابق للأمين العام (A/60/257) فإن هذا التقرير يشير إلى أن اقتصادات بلدان الجنوب في العالم قد نمت بصورة كبيرة بالنسبة لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو عن طريق الزيادات السريعة في حجم التجارة والاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب بالإضافة إلى عمليات تبادل أخرى كثيرة^(١).

٣ - ورغم ارتفاع مستويات التعاون والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، فإن تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة، يظل يشكل موضع قلق شديد فيما بين البلدان النامية. فمع بقاء أقل من ١٠ سنوات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فلا يزال القلق المتزايد يساور المؤسسات المتعددة الأطراف، والمصارف، ومنظمات المجتمع المدني، وزعماء العالم من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، بشأن الكثير من البلدان التي لا تسير الآن على درب الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف. فالواقع أن الكثير من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت متخلفة عن البلدان الأخرى في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - وفي تسليطه للضوء على الاتجاهات الهامة الناشئة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، يشير هذا التقرير إلى عدد من الفرص المستجدة والتحديات الناشئة الماثلة أمام زيادة تأثير هذا التعاون: (أ) توجيه جهود بلدان الجنوب نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) تكثيف الدعم المتعدد الأطراف لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ج) تعزيز الشراكات الشاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الشراكات الثلاثية

والشركات بين القطاعين العام والخاص؛ (د) تحسين ترابط الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى مثل هذا التعاون؛ (هـ) تشجيع التمويل المبتكر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥ - ويستند هذا التقرير إلى النتائج الواردة في التقرير SSC/15/1 وتقارير كيانات الأمم المتحدة وملخص نتائج الاجتماعات التي عقدتها في عام ٢٠٠٧ اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧) وإلى تقارير ومصادر أخرى للمعلومات.

ثانياً - الديناميات المتغيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦ - إن النمو الاقتصادي القوي لعدد من بلدان الجنوب، مثل الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند، بالإضافة إلى عدد من البلدان النامية الأخرى، التي تشمل تايلند، وتركيا وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، وشيلي، وغانا، وقطر، وماليزيا، ومصر، كان له وقع كبير على توقعات التنمية في بلدان أخرى في الجنوب. وأصبح عدد متزايد من البلدان النامية يشكل مراكز إقليمية للدينامية الاقتصادية، حيث لم تعد مجرد بلدان متلقية هامة لعمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب، بل باتت أيضاً من المتبرعين بها.

٧ - وقد أدى ظهور أقطاب نمو جديدة في الجنوب مع زيادة عدد البلدان التي أصبحت أكثر تخصصاً في أنشطتها الصناعية والتجارية والاستثمارية إلى إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بشكل كبير، مما خلق ديناميات جديدة في تدفقات التجارة والاستثمارات والمساعدة الإنمائية، سواء من اقتصادات الجنوب أو في داخلها.

٨ - ومثلت الشركات عبر الوطنية في الجنوب بوجه خاص مصدراً رئيسياً للمعاملات التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى أقل البلدان نمواً. فقد زاد إلى حد كبير عدد الشركات عبر الوطنية في الجنوب من ١٩ في عام ١٩٩٠ إلى ٥٨ شركة في عام ٢٠٠٥، طبقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتوحي الشواهد بأن هذه الشركات ربما كانت أكثر استعداداً من الشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة النمو، لتوفير السلع والخدمات المناسبة للأسواق الأصغر حجماً التي تتسم بضعف القدرة الشرائية للفرد والتصدي للمخاطر المرتبطة بالعمل في دول تتسم بضعف حكوماتها^(٢).

٩ - وأصبحت مصارف البلدان النامية مصادر هامة لإقراض البلدان ذات الدخل المنخفض. فطبقاً للبنك الدولي، حصل المقترضون في البلدان ذات الدخل المنخفض على ١٧ في المائة من تدفقات القروض الإجمالية المشتركة عبر الحدود فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٥ وهو ما يمثل زيادة متواضعة عن نسبة ٣ في المائة فقط المسجلة في منتصف

الثمانينات من القرن الماضي. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن ٢٧ في المائة من أصول المصارف الأجنبية في البلدان ذات الدخل المنخفض موجودة لدى مصارف البلدان النامية، بينما في البلدان ذات الدخل المتوسط، لا تحتفظ هذه المصارف إلا بنسبة ٣ في المائة فقط من أصول المصارف الأجنبية^(٣). وعلى المستوى الإقليمي، تلعب البلدان ذات الدخل المتوسط دورا كبيرا متزايدا في تعزيز العلاقات الاستثمارية مع البلدان ذات الدخل المنخفض.

ألف - ارتفاع هائل في التجارة والاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب

١٠ - ونتيجة لهذه الاتجاهات الاقتصادية والسياسية وغيرها من الاتجاهات في بلدان الجنوب، لاحظ علماء الاقتصاد ظهور جغرافيا جديدة للتجارة، حيث تقوم الأسواق الناشئة بدفع الزيادة الهائلة في المعاملات فيما بين بلدان الجنوب. فقد أصبح الآن نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية يبلغ ٤٣ في المائة، مقابل ٢٠ في المائة في عام ١٩٧٠. وقد صاحب ذلك الاتجاه زيادة ملحوظة في التجارة الإقليمية. فمعدل النمو السنوي للصادرات الأفريقية إلى آسيا على سبيل المثال، ارتفع بحيث بلغ رقما فاق كل ما سبقه وهو ٣٠ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦. والأهم من ذلك، أنه في عام ٢٠٠٥، شكل الناتج المجموع للاقتصادات النامية أكثر من نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم على أساس تعادل القوة الشرائية، وأصبحت البلدان النامية تستأثر بما يقرب من ربع واردات العالم من الخدمات التجارية.

١١ - كما اتسع نطاق التجارة بسرعة فيما بين الاقتصادات في بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة. فطبقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، زادت الصادرات إلى بلدان الجنوب فيما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ بنسبة ١٥ في المائة في المتوسط، بينما زادت الواردات بنسبة ٧٥ في المائة. وحاليا أصبح نصف مجموع صادرات البلدان النامية تقريبا يذهب إلى بلدان نامية أخرى. وإذا كانت هذه التطورات تمثل تقدما ملموسا بالنسبة للبلدان النامية، فما زال هناك مجال فسيح للتحسين. فالبلدان التي تنتمي إلى حركة عدم الانحياز وعددها ١١٨ بلدا ما زالت تمثل أقل من ٢٠ في المائة من صادرات العالم وأقل من ١٥ في المائة من وارداته^(٤). وعلاوة على ذلك، فإن ٧٠ في المائة على الأقل من الحواجز التجارية والتعريفية المفروضة على البلدان النامية تأتي من بلدان نامية أخرى.

١٢ - ويحدث التبادل في ما بين بلدان الجنوب في صناعة الخدمات أيضا. وتحدث تجارة الخدمات في الجنوب على المستوى الإقليمي أساسا في مجالات النقل، والسفر، والتأمين وغيرها من الخدمات التجارية، والتي كثيرا ما تكون في أغلبها خدمات قائمة على كثافة العمالة ذات المهارات البسيطة. ومع ذلك، فإن مستوى ودقة الخدمات التي تقدمها البلدان

النامية قد زاد مع التوسع في المستويات العامة للتجارة في البضائع والخدمات على مدى العقد الماضي. وكمثال، فإن الصين فرضت نفسها كواحد من أكبر المراكز الصناعية وأسرعها نمواً، وكمرکز رئيسي للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، بينما برزت الهند من خلال خبرتها الفنية في تطوير البرمجيات وتكنولوجيا الحواسيب كمنتدى عالمي للخدمات في مجال الحواسيب والتكنولوجيا الهندسية.

١٣ - وأصبحت البلدان النامية مصدراً هاماً للإقراض والاستثمار بالنسبة لبلدان نامية أخرى. وأصبحت تدفقات رؤوس الأموال بين البلدان النامية أو فيما بين بلدان الجنوب تنمو بسرعة عن مثيلاتها فيما بين بلدان الشمال والجنوب، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. فبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥، زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية بأكثر من الضعف، حيث زادت من ٦,٣ في المائة إلى ١٥ في المائة^(٥). وفي عام ٢٠٠٥، استأثرت بنسبة ٣٦ في المائة (أي ٣٣٤ بليون دولار) من مبلغ ٩١٦ بليون دولار هو مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم. وبلغ مجموع التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا ٣١ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، وهو ما يمثل معدل نمو قياسي نسبته ٧٨ في المائة على مدى السنة السابقة، لسبب رئيسي هو زيادة أسعار السلع الأساسية في العالم. ولكن هناك تفاوتات إقليمية، حيث أن خمسة بلدان فقط، هي: جنوب أفريقيا والسودان ومصر والمغرب ونيجيريا استأثرت بنسبة ٦٦ في المائة من مجموع التدفقات إلى أفريقيا^(٦). وبالنظر إلى أن الاستثمارات تحدث غالباً حيث توجد أساليب الإنتاج القائمة على كثافة العمالة في البلدان النامية، فإن توسيع نطاق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ما بين بلدان الجنوب، حفز النمو الاقتصادي لكثير من البلدان النامية الأخرى، من خلال زيادة فرص العمل.

١٤ - وإذا كان قدر كبير من الدينامية الجديدة التي طرأت على التجارة والاستثمارات والمساعدات الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب قد حفزه نمو الاقتصادات الناشئة في الجنوب والتقدم التكنولوجي الهائل وزيادة القدرات بصورة كبيرة فإن عدداً من العناصر المتعلقة بالاقتصاد الكلي تساهم هي الأخرى في تشكيل العلاقات فيما بين بلدان الجنوب بطرق مهمة. ومن بين هذه العناصر، على سبيل المثال لا الحصر، توافر الطاقة والسلع الأساسية وارتفاع أسعارها. وجاءت الاستجابة من عدد من بلدان الجنوب مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والسنغال ونيجيريا والهند التي شاركت في عمليات التبادل العلمي والتكنولوجي فيما بين بلدان الجنوب، بغرض تنمية القدرات على إنتاج الوقود الأحيائي.

١٥ - وفقا لتقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تموز/يوليه ٢٠٠٦، فإن الأسعار الدولية للسلع الأساسية الأولية قد زادت بصورة مضطردة بعد الانخفاض العام الذي اتسمت به في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣. ويعد الارتفاع في أسعار السلع الأساسية في السنوات الأخيرة إلى حد كبير نتيجة لزيادة التجارة في هذه السلع فيما بين بلدان الجنوب. ويذكر التقرير أيضا أن الرقم القياسي لأسعار السلع الأساسية زاد بوجه عام بحيث وصل إلى ١٨٧ نقطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ من مستواه المتوسط البالغ ١٠٥ نقاط في ٢٠٠٣.

١٦ - ويعتبر ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بشكل عام، تطورا ايجابيا بالنسبة لبلدان الجنوب، حيث أن الكثير منهما يعتمد على صادراته من هذه السلع. ومع ذلك، وحسب ما جاء أيضا في التقرير، فإن هناك تفاوتات كبيرة فيما بين البلدان النامية، تعتمد على تركيبة مجموعة صادرات وواردات كل منها. فالبلدان المصدرة للنفط والمعادن، بما فيها تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثل أنغولا وغينيا الاستوائية، حققت تحسينات في معدلات تبادلها التجاري واستفادت استفادة كبيرة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، أما البلدان المستوردة للنفط والبلدان التي تعتمد على استيراد المواد الخام لإنتاج السلع المصنعة، فقد حققت انخفاضا ملموسا في معدلات تبادلها التجاري.

باء - انتعاش التعاون الإقليمي والأقليمي فيما بين بلدان الجنوب

١٧ - زادت الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي والأقليمي زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة من أجل تشجيع التوزيع العادل للمكاسب الصافية ومعالجة أوجه التفاوت فيما بين البلدان النامية من ناحية، وزيادة التكامل الاقتصادي، وتيسير التجارة، وتشجيع التعاون من أجل تبادل الفوائد داخل الإقليم واقتسام المعارف والخبرات الإنمائية في المجالات ذات الاهتمام المشترك داخل المناطق من ناحية أخرى. ويعرض هذا الفرع نقطا موجزة لمختلف جهود التكامل المبذولة. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات من الوثائق SSC/15/1 و SSC/14/1 و A/60/257.

١٨ - ففي منطقة الدول العربية، أدى إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، إلى تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وأسفرت الترتيبات التعاونية التي نفذتها منطقة التجارة العربية الحرة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي عن زيادة حجم التجارة (الصادرات والواردات) فيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥.

١٩ - وفي آسيا زادت الجهود من أجل تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب، مدعومة في ذلك بمنظمات دون إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحوار التعاون في آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة شانغهاي للتعاون.

٢٠ - كما تعزز التعاون الإقليمي فيما بين البلدان الجزرية في المحيط الهادئ عن طريق إبرام اتفاقات تجارية. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وقعت الصين، وبابوا غينيا الجديدة، وتونغا، وجزر كوك، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ونيوي، مع مندوبين من أستراليا ونيوزيلندا، خطة عمل للتنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في أول اجتماع وزاري لمنتدى التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي المشترك بين الصين وجزر المحيط الهادئ، الذي عقد في فيجي^(٧).

٢١ - وفي أوروبا الشرقية، تعزز التكامل الإقليمي عن طريق الجهود المبذولة من جانب مؤسسات مثل مجموعة الدول الأربعة: جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا (مجموعة غوام). وهي المجموعة التي أعيد تسميتها فيما بعد لتصبح منظمة غوام للديمقراطية والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠٠٦، حيث اتفقت الدول الأربع الأعضاء على إقامة علاقات اقتصادية وسياسية أوثق في السنوات الأخيرة، مع دعم عدد من مشروعات تطوير البنية الأساسية مثل إنشاء ممر دولي للنقل المتعدد الوسائط بين الشمال والجنوب.

٢٢ - كما أبرمت بلدان أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى الذي يتكون أعضاؤه في عام ٢٠٠٧ من الدول التالية: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا، وكرواتيا، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو نيابة عن كوسوفو، ومولدوفا.

٢٣ - وفي أمريكا اللاتينية، أقامت جماعة دول أمريكا الجنوبية، والمجتمع الكاريبي، والسوق المشتركة لدول المحروط الجنوبي مجموعة من الشراكات فيما بين بلدان الجنوب لمعالجة المسائل المتعلقة بالاتصالات والبيئة والطاقة، مع الالتزام بعمل تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية وازيادة التكامل الاقتصادي داخل منطقتها.

٢٤ - وفي منطقة أفريقيا، قامت بعض المنظمات مثل الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمنطقة النقدية المشتركة، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتنفيذ برامج إنمائية في عدد من القطاعات الهامة مثل الإدارة، والبنية الأساسية، والأمن الغذائي، والعلم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٥ - وفي الاجتماع الرابع لمنتدى الشراكة في أفريقيا الذي عُقد في أبوجا في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بدعم من الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وافق أعضاء المنتدى على استحداث عملية للرصد تتضمن نقاطا مرجعية واضحة تهدف إلى قياس التقدم

المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية، في الوقت الذي يتعزز فيه التنسيق فيما بين مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدول الأفريقية الأعضاء، وبمجموعة الثماني، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من الشركاء في التنمية.

٢٦ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بدأ عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض يقلد نموذج ماليزيا والهند وغيرهما من المراكز التكنولوجية في الجنوب وينفق بسخاء على العلم وعلى البحوث وتطوير التكنولوجيا. ويدخل ضمن هذه الدول إثيوبيا التي التزمت بتنفيذ مشروع استثماري مشترك بين القطاعين العام والخاص يرمي إلى تأمين حصول جميع الإثيوبيين بنهاية عام ٢٠٠٧ على وسيلة سريعة للاتصال الشبكي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن مساكنهم؛ وتخطط نيجيريا لإنشاء مؤسسة وطنية للعلوم وباستثمارات تبلغ خمسة بلايين دولار، وستزيد جنوب أفريقيا من تمويلها للبحث والتطوير ليصل إلى ١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي ابتداء من عام ٢٠٠٩^(٨).

٢٧ - وعلى المستوى الأقاليمي، أدت عدة مؤتمرات عادية ومؤتمرات قمة إلى التزام فرادي البلدان بتشجيع بناء القدرات ومواصلة ترسيخ العلاقات على أساس من التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. وقد ظهرت هذه الشبكات وغيرها من الشبكات الرسمية وغير الرسمية بمعدلات متزايدة خلال السنوات القليلة الماضية لمعالجة مسائل ذات أهمية مشتركة. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٧ على سبيل المثال، أُجري حوار لنكاوي الدولي في ماليزيا لإفساح المجال لمزيد من التعاون فيما بين البلدان النامية. ووجهت الدعوة لحضور هذا الحوار إلى أكثر من ٥٠٠ مشارك، كان من بينهم رؤساء حكومات ستة من البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وسبعة بلدان آسيوية أخرى، و ٢١ دولة أفريقية.

٢٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تميز انعقاد المنتدى الآسيوي الأفريقي بحدث هام حيث وعدت الصين بمضاعفة مساعداتها لأفريقيا بحلول عام ٢٠٠٩ إلى نحو بليون دولار، وإقامة صندوق مشترك للتنمية بين الصين وأفريقيا بمبلغ خمسة بلايين دولار، بهدف تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا، وتقديم ثلاثة بلايين دولار كقروض تيسيرية، بالإضافة إلى بليون دولار ائتمانات تفضيلية للمشتريين في البلدان الأفريقية، كما ألغت جميع الديون الناشئة عن قروض الحكومة الصينية المقدمة بدون فوائد، والتي كانت مستحقة في نهاية عام ٢٠٠٥ على ٣١ بلدا من أقل البلدان نموا المثقلة بالديون في أفريقيا والتي لها علاقات مع الصين.

٢٩ - وكانت مكافحة انتشار بعض الأمراض مثل الملاريا والسل وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز محور تركيز العديد من الاتفاقات الإقليمية المبرمة فيما بين بلدان الجنوب، بدعم مالي كبير من البلدان ذات الدخل المتوسط. ووضع رؤساء دول الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في مؤتمر قمة عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إطاراً لمكافحة أمراض الإيدز والملاريا والسل، تضمن زيادة الاستثمارات في البحوث الخاصة بالأمصال وتحسين فرص الحصول على تكنولوجيات الطب الوقائي الجديدة بما يتماشى مع الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٣٠ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان دور العلم والتكنولوجيا في تعزيز التنمية المستدامة محور تركيز الالتزامات الدولية بالتمويل على المستويين الإقليمي والثلاثي. ففي عام ٢٠٠٥، تعهدت الدول الثماني بتقديم مبلغ خمسة بلايين دولار لإعادة بناء الجامعات الأفريقية، وثلاثة بلايين دولار لإنشاء مراكز للتفوق العلمي في القارة. والتزمت البرازيل بدعم بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن طريق برنامجها لمناصرة أفريقيا، مع التركيز على أنغولا وموزامبيق.

٣١ - وقد برز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المؤتمرات الرفيعة المستوى التي عُقدت مؤخراً، بما في ذلك المؤتمر الذي عقد في المغرب عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتنمية البشرية، والمؤتمر الذي عُقد في اسطنبول بشأن العولمة وأقل البلدان نمواً، بالإضافة إلى مؤتمر القمة المشترك بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ومؤتمر القمة المشترك بين أمريكا الجنوبية والدول العربية.

جيم - زيادة التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب

٣٢ - توفر الاتجاهات المذكورة أعلاه للاقتصاد الكلي في الجنوب خلفية مهمة للتطورات التي حدثت على مدى عدة سنوات مضت في مجالات تغير السياسات، والشبكات، وبناء القدرات المؤسسية على المستويات الوطنية والإقليمية والأقليمية والدولية.

٣٣ - ونتيجة للديناميات الجديدة في ميدان التجارة والاستثمار، أصبح الكثير من البلدان النامية في وضع يسمح له الآن بمساعدة غيره من البلدان النامية، وشرع في زيادة جهوده الرامية إلى إنحاز ذلك من الناحيتين المالية والعينية. وأصبحت البرازيل، وتايلند، وتركيا، وتونس، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند، وغيرها، تساهم الآن بمساعدات إنمائية لغيرها من البلدان النامية. فتايلند، على سبيل المثال، تساهم حالياً بمساعدات إنمائية بمعدل يمكن مقارنته بالمعدل الذي تقدمه عدة بلدان أعضاء في

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو ١٣,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وبشكل عام، تشير البيانات المتوافرة إلى أن تدفقات المساعدات التيسيرية فيما بين بلدان الجنوب قد زادت إلى ثلاثة بلايين دولار في عام ٢٠٠٦، وإن كان هذا الرقم (نحو ٣,٧٥ في المائة) ما زال يمثل نسبة متواضعة من مجموعة تدفقات المساعدة الإنمائية في العالم^(٩).

٣٤ - وأدخلت بعض البلدان مثل الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا تغييرات في سياساتها ستمكنها من أن تصبح مصدرا إقليميا هاما للابتكارات التكنولوجية، ولتدفقات التجارة والاستثمار، لتصبح بذلك مساهما كبيرا في النمو والتنمية بشكل عام في أقاليمها وفي الاقتصاد العالمي ككل.

٣٥ - وقد جعلت الصين من مكافحة الفقر وتقديم المساعدات الإنمائية أولوية عليا في سياساتها خلال السنوات القليلة الماضية. ففي عام ٢٠٠٥، أنشأت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المركز الدولي للحد من الفقر بهدف تعزيز التبادلات الدولية فيما يتعلق بالحد من الفقر وزيادة قدرة المجتمع الدولي على تصميم وتنفيذ سياسات الحد من الفقر^(١٠). كما أنشأت الصين شبكة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومركز الصين لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لكي يقوم بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشجيع عمليات التبادل الاقتصادي والتقني مع البلدان النامية الأخرى^(١١).

٣٦ - ونشطت الهند في استخدام عدد من الطرق المختلفة لدعم البلدان النامية الأخرى. فمنذ عام ٢٠٠٤، قدمت ما مجموعه ١,٤ بليون دولار كحدود ائتمانية تيسيرية إلى غيرها من بلدان الجنوب لتطوير البنية الأساسية في هذه البلدان، وتوريد معدات ولوازم زراعية ومستحضرات صيدلانية وإقامة مشاريع إنمائية أخرى. وفي إطار برنامج الهند للتعاون التقني والاقتصادي، قدمت أكثر من ٣ بلايين دولار كمساعدات تقنية إلى ١٥٦ بلدا من بلدان الجنوب. كما تعهدت بتقديم ١٠٠ مليون دولار لتخفيف وطأة الفقر في الدول الأخرى الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في إطار صندوق التنمية الخاص بالرابطة. وقد خصصت الهند ٢٠٠ مليون دولار للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، و ٥٠٠ مليون دولار لبلدان غرب أفريقيا، و ٢٥٠ مليون دولار كحد ائتماني لبنك الاستثمار الخاص بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٧ - وفتحت البرازيل الطريق أمام التوسع في علاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأن كفلت فرص الحصول على الأدوية لأي شخص في البلاد مصاب بهذا الفيروس. وجعلت هذه الأدوية متاحة بتكلفة زهيدة بأن شجعت الإنتاج المحلي لتلك الأدوية

وأصبحت تهب العقاقير المضادة لارتجاع هذا الفيروس والمنتجة محليا إلى ١١ بلدا ناميا على الأقل هي: باراغواي، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، وتيمور - ليشتي، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، والسلفادور، وغينيا - بيساو، وكولومبيا، وموزامبيق، ونيكاراغوا. كما تتولى البرازيل تنسيق شبكة دولية للتعاون التقني في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تضم كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأوكرانيا، وتايلند، والصين، وكوبا، ونيجيريا، بغية تيسير وتنسيق عمليات نقل التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج مضادات ارتجاع هذا الفيروس^(١٢).

٣٨ - وقامت كوبا، بالإضافة إلى تزويد الكثير من بلدان الجنوب بالأطباء وغيرهم من الخبراء، بمساعدة نيجيريا على إنتاج الإيثانول من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٩ - وأنشأت جنوب أفريقيا وكالة التنمية الدولية لجنوب أفريقيا لتكون بمثابة إشارة إلى ما يجري بذله من جهود نشطة من أجل توسيع نطاق ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية. ورغم أن سياسات وبرامج المساعدة الإنمائية لجنوب أفريقيا ما زالت قيد المناقشة، فإنه يقترح حاليا زيادة مستوى المساعدة التي تقدمها إلى بلدان الجنوب الأخرى إلى نسبة تتراوح ما بين ٠,٢ في المائة و ٠,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لجنوب أفريقيا.

٤٠ - واتخذت تايلند العديد من المبادرات بروح الرخاء المشترك لسياسة "إثراء الجار"، وكان من بين هذه المبادرات استراتيجية الميكونغ للتعاون الاقتصادي، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، وحوار التعاون في آسيا، على سبيل المثال لا الحصر. وفي إطار استراتيجية الميكونغ للتعاون الاقتصادي وحدها، ساهمت تايلند في ٤٠ مشروعا مشتركا متعدد الأقطار، وأكثر من ٢٠٠ مشروع ثنائي ضم تايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وميانمار وكمبوديا.

٤١ - وبالمثل، شجعت حكومة ماليزيا، عن طريق سياسة إثراء الجار الشركات المحلية على الاستثمار في البلدان النامية الأخرى، وهي تعمل حاليا على تشجيع إقامة علاقات تجارية واستثمارية ذات فائدة متبادلة في بلدان الجنوب الأخرى. وقد بلغ مجموع استثمارات الحكومة في البلدان النامية الأخرى ٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت الحكومة ٥٦ اتفاقا لضمان الاستثمارات مع بلدان أخرى في الجنوب، تشجيعا ودعمًا لتدفق الاستثمارات مع البلدان النامية الأخرى. وزاد إجمالي استثمارات ماليزيا في الخارج من ٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٩ بلايين دولار في ٢٠٠٦^(١٣).

٤٢ - وقامت تونس، في إطار الوكالة التونسية للتعاون التقني، وهي منظمة لا تبتغي الربح مسؤولة عن تنفيذ السياسة الوطنية بشأن التعاون التقني، إما بإيفاد خبراء أو تدريب خبراء

ومهنيين لمساعدة البلدان النامية الأخرى في مجالات الحد من الفقر، والصحة، والتدريب المهني، والأعمال المصرفية، والزراعة، والمياه والبيئة، والاتصالات، والنهوض بالمرأة، وغير ذلك من المجالات. ومنذ إنشاء الوكالة التونسية للتنمية نظمت دورات تدريبية لأكثر من ٢٦٦٠ مهنيًا من ٣٩ بلداً أفريقياً وعربياً، بدعم من الاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي ومؤسسات أخرى. وبنهاية عام ٢٠٠٦ وحده، كانت قد عينت ٤١٦ خبيراً لمشاريع إنمائية طويلة الأجل وقصيرة الأجل في البلدان النامية الأخرى.

٤٣ - كما أدخلت تركيا تغييرات كبيرة على سياساتها لمصلحة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث استثمرت في مجالات تنمية الطاقة وتطوير الاتصالات والبنية الأساسية في ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجورجيا، وقيرغيزستان، وكوسوفو (صربيا)، ومولدوفا، كما أبرمت اتفاقات للتجارة الحرة مع الأردن والجمهورية العربية السورية والسلطة الفلسطينية ومصر. وتخصص تركيا سنوياً أكثر من ٥٠ مليون دولار لبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الوكالة التركية للتعاون والتنمية الدوليين، التي تملك ٢٢ مكتباً ميدانياً من مختلف البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٦ وحده، استطاعت الوكالة أن تزيد عدد المشاريع المنفذة بنسبة ٦٦ في المائة عن السنة السابقة. وأشرفت الوكالة على ٩٣٠ مشروعاً ونشاطاً في ٩٠ بلداً نامياً، وشاركت مع الوكالات الدولية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة وبلدان أخرى في تنفيذ هذه المشاريع^(٤).

٤٤ - كما كثفت مصر من جهودها الرامية إلى إدماج نهج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية، وذلك بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من كيانات الأمم المتحدة من أجل تنسيق وتنفيذ المشاريع الإنمائية في البلدان الأخرى. ومن خلال الصندوق المصري للتعاون التقني مع أفريقيا، قدمت مصر مساعدات إنسانية إلى ٣٠ بلداً على الأقل في أفريقيا، وأشرفت على ٤٥ مشروعاً على الأقل حتى الآن. كما بعثت مصر ٩٠ خبيراً على الأقل لآجال قصيرة و ١٤٠ لآجال طويلة لتوفير التدريب وتيسير تبادل المعارف بشأن مختلف المجالات بما في ذلك الصحة، والزراعة، والموارد المائية والتعليم.

ثالثاً - الفرص المستجدة والتحديات الناشئة الماثلة أمام التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٥ - تتيح الديناميات الجديدة التي حدثت في جنوب العالم والتي جرى توصيفها من قبل، فرصاً هائلة لمواصلة تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. أما طريقة المساعدة في ترجمة هذه

الديناميات إلى مكاسب حقيقية بالنسبة لجميع البلدان النامية لا سيما الأشد ضعفا بينها من الناحيتين الاقتصادية والجغرافية، فلا تزال تشكل تحديا مستمرا. فالاستفادة الكاملة من مثل هذه الفرص يتطلب تحديد الالتزام بالتعددية، وإقامة شراكات شاملة بين القطاعين العام والخاص، واتخاذ تدابير تشغيلية أكثر فعالية باتجاه تحسين اتساق الدعم المتعدد الأطراف المقدم إلى المبادرات فيما بلدان الجنوب التي يملكها ويتصدرها الجنوب. وستناقش في هذا الفرع بعض الفرص المستجدة والتحديات الناشئة الرئيسية الماثلة أمام زيادة التعاون فيما بلدان الجنوب في السنوات القادمة.

ألف - الاستفادة المثلى من الحلول التي تم التوصل إليها فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

٤٦ - أصبح صناع السياسات وقادة العالم يعترفون بصورة متزايدة بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أساس مهم وفعال في التصدي لمجموعة متنوعة من التحديات الجديدة والمعقدة التي تواجه التنمية. فقد اعتمدت مجموعة الـ ٧٧ والصين خطة عمل الدوحة في مؤتمر القمة لدول الجنوب الذي عقد في قطر عام ٢٠٠٥ - مستفيدة في ذلك من إعلان مراكش (٢٠٠٣) وبرنامج عمل هافانا (٢٠٠٠) - الذي وضع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب جدول أعمال التنمية، وأكد أهميته من حيث التصدي لمجموعة شاملة من التحديات التي تواجه التنمية، بما في ذلك الصحة، والأمن والإدارة، والبيئة والطاقة، والأمن الغذائي، والعلم والتكنولوجيا.

٤٧ - ففي النصف الجنوبي من العالم، وحتى في أقل البلدان نموا، توجد هناك حلول ملائمة للتنمية، وأفضل الممارسات التي يمكن اتباعها، والمعارف العملية والتكنولوجيات المناسبة التي يمكن حشدتها لمساعدة أشد المجموعات ضعفا من البلدان لكي تحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، أجرت جورجيا ورومانيا والمكسيك إصلاحات كبيرة لتحسين ظروف أشد السكان فقرا. وإذا كان العديد من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما زال ضمن أشد البلدان حرمانا، إلا أن هناك إصلاحات إيجابية تمت في بلدان مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا، يمكن أن تعطي دروسا مفيدة في القضاء على الفقر المدقع والجوع في المنطقة (الهدف ١).

٤٨ - وقد حقق العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، مثل بروندي وموزامبيق، مكاسب كبيرة باتجاه انجاز هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢) بزيادات بلغت ٧,٣ في المائة و ٢٠,٩ على التوالي فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. ومن ناحية أخرى

حققت بعض الدول العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت، تقدماً في تعزيز المساواة بين الجنسين؛ فقد حصلت المرأة في البلدين على مقاعد في البرلمان للمرة الأولى في عام ٢٠٠٦ (المهدف ٣).

٤٩ - وحققت إريتريا، ذلك البلد الهش في أعقاب خروجه من الصراع، مكاسب هائلة في الحد من وفيات الأطفال بنسبة ٥٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، وحققت هندوراس مكاسب كبيرة في الحد من معدل الوفيات النفاسية بنسبة ٥٠ في المائة (المهدفان ٤ و ٥).

٥٠ - وبدأت الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تنخفض بصورة كبيرة في أوغندا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وكينيا التزاماً بالمهدف ٦، مع تلقي ٥٠ في المائة على الأقل من المصابين بهذا المرض للمساعدات في تلك البلدان.

٥١ - وفيما يتعلق بالمهدف ٧، فإن هناك أمثلة عديدة على التقدم المحرز في ضمان بيئة مستدامة. وقد استطاعت الهند أن تضاعف شبكة الصرف الصحي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، وحققت كل من مالايو وناميبيا، هدف توفير مصادر للمياه النقية.

٥٢ - وأخيراً، بالنسبة للمهدف ٨، وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، اتخذ العديد من المؤسسات الإقليمية والوطنية التي أنشأتها بعض البلدان مثل تايلند والصين ورواندا وماليزيا وكثير من البلدان الأخرى في أفريقيا، ومنطقة الدول العربية، وآسيا وأمريكا اللاتينية تدابير لتشجيع إقامة شراكات على المستويات: العالمي والوطني والإقليمي.

٥٣ - وعلى الرغم من أن التقدم لم يكن متساوياً فيما بين البلدان النامية في سعيها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، فإن النتائج المذكورة أعلاه تشير إلى أن هناك مخزوناً هائلاً من المعلومات والخبرات المتوافرة لدى هذه البلدان، والتي لا تحتاج لأكثر من تقاسمها في ما بين بلدان الجنوب.

باء - تكثيف النهج المتعددة الأطراف لمواجهة التحديات الإنمائية المشتركة

٥٤ - مع تزايد الاعتراف بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل أحد أكثر النهج فعالية في إدارة المسائل المعقدة العابرة للحدود الوطنية التي تفوق قدراتفرادى البلدان، فإن الأمم المتحدة تواجه تحدياً يتمثل في تعزيز التعددية، وإقامة شراكات شاملة واتخاذ إجراءات منسقة تنسيقاً جيداً من أجل تسخير الموارد المتاحة في الجنوب لاستكمال الجهود المبذولة من جانب الشركاء الآخرين في التصدي لتلك التحديات التي لا تعترف بالحدود.

٥٥ - وفي السنوات الأخيرة، حدثت زيادة كبيرة في التحديات الناشئة مثل تغير المناخ، وازدياد الفقر في الحضر، والطاقة، واتساع الفجوة الرقمية، وغير ذلك من القضايا التي تحتاج إلى تضافر الجهود فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والتي أصبحت موضوعا للعديد من التقارير والمنتديات الدولية.

٥٦ - ويقدر الخبراء أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سوف ينخفض بنسبة تتراوح ما بين ٥ و ٢٠ في المائة إذا استمر تغير المناخ بمعدلاته الحالية، دون هوادة. وسيكون لذلك تأثير غير متكافئ على العالم النامي، وسيتسبب في إبقاء ٢٢ مليونا من السكان في أفريقيا وجنوب آسيا وحدهما تحت خط الفقر، بدولارين فقط في اليوم حتى نهاية القرن^(١٥).

٥٧ - والحقيقة أن التغيرات الهائلة التي طرأت على البيئة لأسباب من بينها تغير المناخ، والتحول الديمغرافية الناجمة عن الهجرة بسبب زحف الصحراء على الأراضي الريفية، والانفجار السكاني في المناطق الحضرية الذي يعزى إلى حد كبير إلى التصنيع السريع، أوجدت مجموعة أخرى من التحديات الناشئة للتنمية في بلدان الجنوب. فطبقا لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٧، فإن بليون شخص - أي سُدس سكان العالم - يعيشون في الأحياء الفقيرة؛ يوجد ٩٠ في المائة منهم من البلدان النامية.

٥٨ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعيش ٧ من بين كل ١٠ أشخاص من سكان الحضر في أحياء فقيرة ليس بها مرافق أساسية للصرف الصحي، ولا مياه نقية، ولا حقوق قانونية في السكن. وقد تضاعف سكان الأحياء الفقيرة تقريبا في تلك المنطقة على مدى ١٥ عاما، ليصل إلى ٢٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥. والنتيجة هي أن الفقر يزداد في المناطق الحضرية من العالم بأسرع مما يزداد به في المناطق الريفية. وتعتبر هذه المسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، حيث أن هذه البلدان ينتظر أن يكون بها ٨٠ في المائة من سكان الحضر في العالم بحلول عام ٢٠٣٠، طبقا لأحد تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان^(١٦).

٥٩ - وظهر تحدٍ آخر أمام التنمية بسبب نقص فرص الحصول على مصادر الطاقة المتجددة. فمع ارتفاع أسعار النفط، وزيادة محدودة فرص الحصول عليه، أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل إيجاد مصادر جديدة وتبادل التكنولوجيات التي من شأنها أن تساعد البلدان النامية على الإبقاء على إمدادات الطاقة أمرا حاسما بالنسبة للمجالات المتعلقة بالأمن الغذائي، والحفاظ على البيئة، والنمو الاقتصادي.

٦٠ - وثمة تحديات أخرى ذات صلة بالتنمية ترتبط بتغير المناخ. فنقص المياه - على سبيل المثال - هو واحد من أخطر التهديدات التي تواجه عالم اليوم، وقد أبرز تقرير التنمية البشرية

لعام ٢٠٠٦ الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثيرات هذا النقص على التنمية المستدامة فيما بين بلدان الجنوب.

٦١ - وسوف تواجه بلدان الجنوب تحديا متزايدا في جهودها الرامية إلى زيادة قدراتها في مجالي العلم والتكنولوجيا من أجل تعزيز إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة. ويرتبط بذلك، وإن كان منفصلا عنه، الحاجة الملحة إلى قدرات أقوى من حيث البنية الأساسية في مجالات النقل والاتصالات فيما بين البلدان النامية، وعلى الأخص بالنسبة لأقل البلدان نموا. وقد تكون الفجوة الرقمية هي العامل الفاصل الذي يسمح لبعض البلدان بالتقدم اقتصاديا بينما يفشل البعض الآخر في مواصلة المسيرة.

٦٢ - فالفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأقل نموا تتسع بسرعة بدلا من أن تضيق. فنسبة سكان أفريقيا الذين بإمكانهم الوصول إلى شبكة الإنترنت في عام ٢٠٠٧ مازالت منخفضة بالنسبة للأقاليم الأخرى: إذ تبلغ نسبة سكان أفريقيا الذين يصلون إلى الإنترنت ٣,٥ في المائة، مقابل ١٠,٥ في المائة في آسيا، و ١٦ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

جيم - تعزيز إقامة الشراكات ذات القاعدة العريضة فيما بين بلدان الجنوب، والشراكات الثلاثية وفيما بين القطاعين العام والخاص

الشراكات الثلاثية فيما بين بلدان الشمال والجنوب

٦٣ - اتفقت آراء البلدان النامية على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ما زال يشكل تكملة للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه، وخاصة في مجال المساعدة الإنمائية، وأيضا في المجالات الجديدة للتعاون مثل تطوير البنية الأساسية وإدارة الكوارث. وعلى هذا الأساس، حثت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة للجمعية العامة والجمعية العامة نفسها، البلدان النامية على مواصلة القيام بدور هام في دعم المبادرات فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق الترتيبات الثلاثية التي تتكون من أنشطة تبادر بالاضطلاع بها مجموعات متعاونة من البلدان النامية بدعم من شركاء في بلدان الشمال.

٦٤ - وإذا كانت هناك شواغل بشأن اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الكثير من البلدان المتقدمة النمو قد عمد بالفعل إلى زيادة مستوى دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال ترتيبات ثلاثية في السنوات الأخيرة، لتكمل بذلك تلك الشراكات وتعزيزها. ويتجلى الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من جانب البلدان المتقدمة النمو في أوضح صوره في الجهود العامة المبذولة لتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بتخفيف أعباء الديون،

والمعونات، والمبادرات الدولية الأخرى لتخفيف وطأة الفقر في أشد بلدان العالم فقرا، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (٢٠٠٠) وتوافق آراء مونتييري، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، وتوافق آراء ساو باولو.

٦٥ - ومنذ مدة قصيرة، التقى وزراء التنمية لمجموعة الدول الثماني أثناء اجتماع تحضيرى لمؤتمر القمة الذي عقد في هيلغيندام في عام ٢٠٠٧، بوزراء التنمية في البرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والمكسيك، والهند (وهي الدول التي يشار إليها بصورة جماعية باسم دول الاتصال الخمس (Outreach 5) بالإضافة إلى عدد من المنظمات الأفريقية والإقليمية ودون الإقليمية. وصدر بيان مشترك عن رئاسة مجموعة الدول الثماني ورؤساء دول الاتصال الخمس (Outreach 5) أشار إلى أن هذه البلدان سوف تتعاون في خمسة مجالات عريضة، تشمل الاستثمارات عبر الحدود، والبحوث والابتكارات، ومكافحة تغيّر المناخ، والسعي من أجل الحصول على مصادر آمنة للطاقة بأسعار معقولة، ولا سيما في أفريقيا. وستتم صياغة النتائج المحددة والاتفاق عليها في اجتماع القمة القادم لمجموعة الثماني المقرر عقده في إيطاليا. وبالإضافة إلى ذلك، كررت مجموعة الدول الثماني ومجموعة دول الاتصال الخمس تأكيد التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية، مع تركيز خاص على أفريقيا.

٦٦ - واتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات فعّالة للعمل بالتشارك مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل تحقيق أهداف إنمائية بعيدة المدى ذات صلة بتحسين القدرات والبنية الأساسية. وفي عام ٢٠٠٥، خصص المجلس الأوروبي مبلغا يقرب من ٢٢,٧ بليون يورو للتعاون مع دول أفريقيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، عن طريق صندوق التنمية الأوروبي العاشر.

٦٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اعتمد المجلس الأوروبي "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لأفريقيا" بالاشتراك مع الشراكة الأفريقية المعنية بالبنية الأساسية والشركاء الأفارقة، والدول والمنظمات الإقليمية. وأقامت المفوضية الأوروبية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا للمساعدة في تحقيق الأهداف التي حددها الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسوف يقدم صندوق التنمية الأوروبي العاشر مبلغ ٥,٦ بلايين يورو في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ لدفع التنمية الإقليمية قدما في أربعة مجالات حساسة، هي: الطاقة، والمياه، والنقل، وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أقام الاتحاد الأوروبي روابط وثيقة مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد عقد مؤتمر القمة الرابع المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

للأعمال التجارية في فيينا في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الكاريبي في آذار/مارس ٢٠٠٦، من أجل تعزيز النمو والتنمية داخل هذا الإقليم.

٦٨ - وفي آسيا، بدأت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي البرنامج الآسيوي - الأفريقي للمشاركة في ابتكار المعارف في آذار/مارس ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، دعا مكتب الوكالة في سنغافورة البلدان النامية إلى حضور ٢١ دورة دراسية في السنة المالية ٢٠٠٦ في سياق برنامج الشراكة بين اليابان وسنغافورة للقرن الحادي والعشرين. وتوفر هذه الدورات تدريباً يركز على كل من المستوى القطري والمستوى الإقليمي في بعض المجالات مثل إدارة الكوارث، وتحسين البنية الأساسية لصناعة تكنولوجيا المعلومات، والمفاوضات التجارية، وتنمية الأعمال المصرفية والمالية ضمن مجالات أخرى. وتواصل جمهورية كوريا، باعتبارها إحدى البلدان المحورية في هذا الصدد تعليق أهمية كبيرة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فبالإضافة إلى تقاسم ثروتها من التجارب الناجحة في مجال التنمية الشاملة ومعرفتها بها، فقد وسعت الحكومة من نطاق فرص وصول السلع القادمة من أقل البلدان نمواً إلى أسواقها معفاة من الرسوم الجمركية وخارج الحصص، وقررت زيادة مستوى مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٢٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥.

٦٩ - واقترحت الولايات المتحدة الأمريكية مضاعفة المعونة المقدمة إلى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، بافتتاح حساب التحدي للألفية الذي سيقدم مبلغاً يصل إلى خمسة بلايين دولار سنوياً. كما خصصت في عام ٢٠٠٥ مبلغ بليون دولار لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية في أفريقيا ومبلغ ١,٢ بليون دولار لاستخدامه في مكافحة الملاريا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، جددت حكومة الولايات المتحدة اتفاقاً تجارياً، بموجب قانون النمو وإتاحة الفرص في أفريقيا الذي سيساعد في الحد من الخسائر المحتملة لفرص العمالة في القارة الأفريقية. وينص الاتفاق على إتاحة فرص وصول المنتجات الأفريقية إلى أسواق الولايات المتحدة، معفاة من الرسوم الجمركية كما يمدد حتى عام ٢٠١٢ السماح بدخول منسوجات من طرف ثالث إلى الولايات المتحدة، مما يتيح لمصانع الملابس الأفريقية استخدام مواد خام من بلدان أخرى والاستفادة مع ذلك من المعاملة التفضيلية في دخول تلك الأسواق.

الشراكات الثلاثية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني

٧٠ - كُثر في الآونة الأخيرة إقبال أعداد متزايدة من الأفراد والشركات والمنظمات غير الحكومية والخبراء على القيام بدور نشيط في وضع نماذج وسياسات وبرامج مبتكرة

للأعمال التجارية من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى التخفيف من وطأة الفقر، وتعزيز الإدارة الرشيدة، وتوفير تكنولوجيات لإنقاذ حياة البشر في مجالات الصحة، والبيئة والأمن الغذائي.

٧١ - ففي مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة، جمعت مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص، التي أنشئت في عام ٢٠٠٦، الأفراد والمجموعات والسلطات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، والمؤسسات التجارية من أجل التعاون في تقديم التمويل للقراء والمجتمعات المحلية في البلدان النامية لتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم بقدر أكبر. وتعمل هذه المؤسسة من أجل المساندة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومبادئ الأمم المتحدة للتحالف بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية الريفية. وهي تمثل على هذا النحو أحد الجهود المبذولة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لتيسير إدراج الأعمال التجارية في الجهود الرامية إلى تشجيع الأعمال المضطلع بها لمصلحة الفقراء، وتخفيف بناء القدرات في مجال تنظيم المشاريع وتشجيع الاستثمارات، والتجارة والأنشطة ذات الصلة من أجل التنمية الريفية المستدامة^(١٧).

٧٢ - ولعب الأفراد أيضا دورا رئيسيا في وضع برامج مبتكرة للتنمية المستدامة على المستوى الشعبي. فقد أنشأ محمد يونس، الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦، برنامجا فعالا للغاية للقروض الصغيرة على أسس محلية، ساعد في تخفيف حدة الفقر في بنغلاديش. وأفضى نجاح بنك غرامين، إلى إنشاء برامج إقراض مماثلة في البلدان النامية الأخرى. واستخدم غيره، مثل مو إبراهيم المدير التنفيذي لشركة سلتيل الأفريقية، هباته السخية في تمويل مشاريع إنمائية لمصلحة الإدارة الرشيدة وإقامة مشاريع تجارية على نطاق كبير في أفريقيا. وقام إبراهيم مؤخرا بتمويل جائزة مو إبراهيم للإنجازات التي تحققها أي قيادة أفريقية وتبرع بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لإنشاء صندوق أفريقيا للمشاريع. والهدف من الصندوق هو تقديم الدعم المالي والخبرة الإدارية للشركات الأفريقية الواعدة في مجالات الخدمات المالية، والسلع الاستهلاكية، والطاقة، وتجهيز المنتجات الزراعية^(١٨).

٧٣ - وقامت بعض المنظمات غير الحكومية، مثل بايو باكت Biopact التي تتخذ من بروكسل مقرا لها، والتي عملت على إقامة شراكات ثلاثية من أجل تعبئة الموارد والتمويل، وتشجيع الشراكات ونشر معلومات عن موارد الطاقة المتجددة في أفريقيا^(١٩)، بالتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه التنمية. كما تشكلت عدة منظمات غير حكومية أخرى لتحديد الشراكات الاستراتيجية الجديدة وتطويرها بشأن المسائل المستجدة نسبيا أو المرتبطة

بالتكنولوجيات الجديدة، بغية تشجيع التوصل إلى حلول للتنمية المستدامة في أشد مناطق العالم فقرا.

٧٤ - وبذلت الجامعات أيضا جهودا من أجل إدراج مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مناهجها الدراسية، ونشرت نظريات عن التنمية وأجرت مداولات حول السياسات الإنمائية في مدرجات الجامعات. وأقامت أكاديمية العالم الثالث للعلوم شراكة مع الرابطة الهندية للنهوض بالعلوم، والمركز الوطني للخبرة الرفيعة في مجال البيولوجيا الجزيئية في باكستان، والمركز الدولي للعلوم الكيميائية والبيولوجية في باكستان أيضا لاستكمال البرنامج الحالي لزمالات الأكاديمية لبلدان الجنوب الذي يقدم زمالات في مؤسسات البرازيل والصين والهند. ويعد برنامج زمالات الأكاديمية لبلدان الجنوب أكبر برنامج من نوعه في العالم.

٧٥ - وكان القطاع الخاص محركا رئيسا لمبادرات التنمية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، تقيم المشاريع التجارية شراكات مع المنظمات الحكومية الإقليمية ودون الإقليمية للمساعدة في إنشاء البنى الأساسية، والتوسع في تكنولوجيا الاتصالات وتنفيذ مجموعة من المشاريع الإنمائية الإقليمية. وقام مصرف التنمية الأفريقي في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ بتمويل ١٦ مشروعا من مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بما قيمته ٦٢٩ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٦، أقام المصرف أيضا شراكة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعزيز تطوير البنية الأساسية، ووضع خطط لفتح مكاتب ميدانية جديدة في عدد من بلدان هذه الجماعة.

دال - تعزيز اتساق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٦ - ما زالت القوة الدافعة وراء التعاون فيما بين بلدان الجنوب هي البلدان النامية نفسها، بغض النظر عما إذا كان هذا التعاون ثنائيا أو إقليميا أو أقاليميا. فهو ليس سوى فرع من فروع أنشطة الجنوب، ولذا كانت منظومة الأمم المتحدة تأخذ توجيهاها من الجنوب في وضع جدول الأعمال الخاص به وتحديد المجالات ذات الأولوية بالنسبة لبلدان الجنوب. وفي ظل التوجيه العام للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة للجمعية العامة، عملت منظومة الأمم المتحدة على تشجيع ودعم مثل هذا التعاون من خلال الأعمال التي تقوم بها مختلف المؤسسات، والوكالات المتخصصة، واللجان والصناديق والبرامج الإقليمية، مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يضمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تقوم بدور المنسق ونقطة الاتصال على مستوى المنظومة (انظر SSC/15/1 و 2).

٧٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، كثف عدد من كيانات الأمم المتحدة جهوده لإدراج دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن صكوكه الخاصة بالسياسات أو استراتيجياته المؤسسية. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، اعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب أحد المحركات الستة للتنمية الفعالة في إطاره التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، مما أسفر عن زيادة ملموسة في استخدام مكاتبه القطرية للحلول الخاصة ببلدان الجنوب. وفي الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨-٢٠١١، اعتمد البرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ برامج القطرية والإقليمية باعتباره أحد المبادئ والنهج الثلاثة لتحقيق التنمية الفعالة. كما رسخ برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية لبرنامج عمله المؤسسي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واعتبرت منظمة الأمم المتحدة للتربية العلم والثقافة (اليونسكو) التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا أساسيا من عناصر برنامجها وميزانياتها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وباعتباره الطريقة الأساسية لبلوغ هدف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وهناك هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تتحرك أيضا في هذا الاتجاه.

٧٨ - وغيّرت بعض كيانات الأمم المتحدة النهج الذي تتبعه من نهج مخصص منفرد بملاساته إلى نهج أكثر منهجية عن طريق بناء قدرات مؤسسية ذاتية الاستمرار داخل بلدان الجنوب وفيما بينها. فقد أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على سبيل المثال، أول مركز للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في الهند في عام ٢٠٠٧، ووضعت خططا لإقامة مراكز مماثلة في البرازيل وجنوب أفريقيا والصين ومصر. وقد واصلت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عملها المبتكر باتجاه إنشاء النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، وهو نظام تدعمه السياسات ويقوم على الأسواق ومستمر ذاتيا. وسيسمح هذا النظام لهيئات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بالمشاركة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان الجنوب وفي تبادل المعرفة والتكنولوجيا.

٧٩ - وفي الوقت الذي استمرت فيه معظم هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية، في تركيز مبادراتها الخاصة ببلدان الجنوب على إقليم أو قطاع بعينه، فإن بعض هذه الهيئات اتخذ منهاجا أكثر شمولاً سمح لعدد أكبر من كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية بأن يحشد الكفاءات والموارد التقنية لكل منهم من أجل دعم المبادرات الإقليمية أو المتعددة القطاعات فيما بين بلدان الجنوب. وبفضل التسهيلات المقدمة من الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حشدت بعض المنظمات جهودها مثل منظمة العفو الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(الأونكتاد) واليونسكو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الدولي من أجل مساعدة بلدان الجنوب في العالم على أن تتعهد بالعناية بالإمكانات الاقتصادية والاجتماعية غير المستغلة للاقتصاد الخلاق لأغراض التنمية، وإشراك عدد كبير من البلدان والشركاء الآخرين في التنمية في مختلف الأقاليم. وكان يجري هناك نوع مماثل من التعاون المشترك فيما بين الوكالات في مجال التحويلات والتنمية فيما بين بلدان الجنوب، شارك فيه مصرف التنمية الآسيوي؛ ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ واليونسيف؛ والبنك الدولي.

٨٠ - وبغية تحسين اتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - عن طريق نظام المنسق المقيم - بالتركيز على ضرورة اتباع نهج أكثر تنسيقاً لدعم البلدان الشريكة، بناءً على طلبها، في إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في استراتيجياتها الخاصة بالتعاون من أجل التنمية. واستجابة لطلب من تونس، جمع المنسق المقيم ممثلي جميع هيئات الأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية لمساعدة الحكومة في تصميم إطار وطني لسياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب واستراتيجية لتنفيذه. وقُدِّم دعم مماثل عن طريق المنسقين المقيمين في كل من تايلند، وشيلي، وماليزيا، ومصر، والمغرب. كما أدرجت اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمالها باعتبارها مسألة ذات أولوية. وبذلك التزمت الأطراف الرئيسية في اللجنة بترسيخ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق أنشطتها الإنمائية العادية ومن خلال الجهود المشتركة الرامية إلى تعظيم فوائد هذا التعاون، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨١ - ومن الواضح أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لم يعد يحتل مرتبة متدنية في سلسلة أولويات جداول أعمال الإدارة العليا لكثير من كيانات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف، واليونيدو، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ولا ينعكس ذلك فقط في الإقبال المتزايد على إدراج هذا التعاون في استراتيجياتها وبرامجها المؤسسية بل أيضاً في التدابير المعينة التي اتخذها بعضها لرفع مستوى نقاط الاتصال مع بلدان الجنوب وزيادة المخصصات في ميزانياتها لهذا الغرض. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال، رفع مستوى نقطة اتصاله بحيث أصبحت وحدة للتنسيق فيما بين بلدان

الجنوب وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. كما أعربت أكثر من ٢٠ منظمة عن رغبتها صراحة في تعزيز التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والالتزام بهذا التنسيق والاتساق وذلك في الاجتماع المشترك بين الوكالات لنقاط الاتصال فيما بين بلدان الجنوب الذي عقدته الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتزامن مع الدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

هاء - استكشاف آليات مبتكرة لتمويل التبادلات فيما بين بلدان الجنوب

٨٢ - شهدت السنوات الأخيرة زيادة هائلة في المساعدات الإنمائية المتبادلة فيما بين بلدان الجنوب. فبقية البرازيل، وتايلند، وتركيا، والصين، وماليزيا والهند بتعزيز قدراتها المؤسسية على تنسيق وتمويل البرامج المتعلقة ببلدان الجنوب، أصبح الطريق ممهداً أمام شكل جديد من التعاون الدولي في مجال التنمية قائم على قدر أكبر من المشاركة.

٨٣ - ويكمن مفتاح هذه الترتيبات الجديدة الشاملة للتمويل في الإحساس بالمصلحة المتبادلة، التي تنشأ عندما تسعى المساعدات الإنمائية المتبادلة فيما بين بلدان الجنوب إلى تحقيق مصالح كلا الطرفين: مَنْ يقدم المساعدة وَمَنْ يتلقاها. ويرجع ذلك إلى الواقع المتمثل في أن كل بلد له دور يقوم به وشيء يساهم به في تنمية جاره، وهو ما أكدته الدول الأعضاء أثناء الدورة الخامسة عشرة الأخيرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن للبلدان أن تعمل من خلال استخدام المبدأ التوجيهي القديم العهد للتضامن فيما بين بلدان الجنوب، على تحقيق توزيع أكثر عدلاً لمكاسب العولمة، مع التقليل من آثارها السلبية إلى أدنى حد في الوقت نفسه.

٨٤ - وهكذا، ومن خلال التضامن فيما بين بلدان الجنوب تواجه البلدان ذات الدخل المتوسط تحدياً للإسراع بتقديم مساعدات إنمائية إلى أشد الدول ضعفاً، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا الشكل المتنامي من التمويل الشامل لبلدان الجنوب ولعملية التنمية، سوف يساهم حينئذ مساهمة كبيرة في الوفاء بالالتزامات التي أُعلن عنها في توافق مونتيري لتمويل التنمية دون إحلال الجهات المانحة في بلدان الشمال بواجب الوفاء بالتزاماتها الخاصة.

٨٥ - وتبين ترتيبات التمويل المتعدد الأطراف، المثلة هنا في مبادرة مجموعة البلدان المؤلفة من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، الإرادة الجماعية لبلدان الجنوب للتضامن معاً بعزم في المجالات المالية والسياسية والتشغيلية من أجل مكافحة مرض الإيدز، والجوع والفقر، من بين قضايا أخرى. كما يمثل الصندوق الإنمائي المشترك بين الصين وأفريقيا الذي سبقت الإشارة

إليه، مبادرة أخرى متعددة الأطراف تهدف إلى تشجيع المزيد من التعاون الأقاليمي، بدعم يبلغ خمسة بلايين دولار.

٨٦ - أما صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو الصندوق الذي أنشأه مؤتمر القمة الثاني لمجموعة الـ ٧٧ والصين المعني ببلدان الجنوب كآلية رئيسية للتمويل المتعدد الأطراف والذي يهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فقد شهد زيادة هائلة في عدد المساهمين فيه، بما في ذلك عن طريق تقاسم التكاليف وغيره من الترتيبات المبتكرة حيث زاد عددهم من خمسة مساهمين قبل عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢ مساهما في منتصف عام ٢٠٠٧.^(٢٠)

٨٧ - وهذه الأنماط الجديدة من ترتيبات التمويل التي تشمل مساهمات عينية في التنمية، تتجاوز الأشكال التقليدية للمساعدة وتتيح فرصا هائلة للتوسع في المبادرات فيما بين بلدان الجنوب عندما تُطرح على أساس متعدد الأطراف.

رابعاً - التوصيات

٨٨ - في ضوء النتائج الواردة في هذا التقرير، والتي تلقي الضوء على الديناميات المتغيرة للجنوب. بما في ذلك الفرص والتحديات الجديدة الماثلة أمام التنمية، قد ترغب الجمعية العامة في أن تشجع الدول الأعضاء وشركاءها في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على أن:

- (أ) تستفيد بصورة مثلى من النُهج المتبعة في بلدان الجنوب من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (ب) تكثف الدعم المتعدد الأطراف المقدم إلى مبادرات بلدان الجنوب لكي تتصدى للتحديات المشتركة التي تواجه التنمية؛
- (ج) تعزز الشراكات الشاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الشراكات الثلاثية والشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص؛
- (د) تعزز اتساق الدعم الذي المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق إقامة تعاون أوثق مشترك فيما بين الوكالات، ومن خلال البرمجة المشتركة وتوثيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة؛

(هـ) تواصل إيجاد آليات مبتكرة لتعبئة الموارد اللازمة للمبادرات فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية، بطرق تشمل تقديم المساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الحواشي

- (١) <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=35930>
- (٢) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦: الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بحالة انتقالية: الآثار على التنمية.
- (٣) انظر البنك الدولي، *Global Development Finance 2006: The Development Potential of Surging Capital Flows*.
- (٤) الشبكة الإخبارية لحركة بلدان عدم الانحياز، متاحة على العنوان التالي على الإنترنت <http://www.namnewsnetwork.org/cth2.php?nn=abt>
- (٥) المرجع نفسه.
- (٦) انظر الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦.
- (٧) <http://www.mfa.gov.cn/eng/zxxx/t244798.htm>
- (٨) انظر حسن، محمد هـ.أ. "فجر جديد للعلم في أفريقيا"، Science، المجلد ٣١٦، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.
- (٩) المرجع نفسه.
- (١٠) <http://www.iprcc.org.cn/subject.php/en/9>
- (١١) بيان ألقاه الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، في الدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، نيويورك، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧.
- (١٢) وكالة أنباء "انتربرس سيرفيس"، "أمريكا الجنوبية: أدوية لكل المصابين بمرض الإيدز، ولكن بأسعار مرتفعة"، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.
- (١٣) وكالة أنباء برنامجا الماليزية "استثمارات ماليزيا في بلدان الجنوب وصلت في عام ٢٠٠٦ إلى ٤,٨ بلايين دولار"، ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧.
- (١٤) بيان أصدره وفد تركيا في الدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، نيويورك، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧.
- (١٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذه المسألة، انظر: http://www.hm-treasury.gov.uk/independent_reviews/stern_review_economics_climate_change/stern_review_report.cfm
- (١٦) انظر "U.N. Predicts Urban Population Explosion"، Dugger, Cecilia W., صحيفة النيويورك تايمز، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.
- (١٧) <http://www.ppaafoundation.org/index.htm>
- (١٨) انظر "Face value: Africa calling"، مجلة الإيكونوميست، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧.
- (١٩) <http://www.biopact.com/site/goals.html>

(٢٠) جمهورية إيران الإسلامية، وأيرلندا، والبرازيل، وبنين، وترينيداد وتوباغو، وتوفالو، وجامايكا، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وساموا، والصين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وقطر، والكاميرون، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة، واليابان، ومؤسسة فورد.
